مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد14، العدد2 والصفحة 37 – 51

محاولات الاقلاع الاقتصادي في الجزائري خلال الألفية الثالثة 2001-2021 –دراسة تحليلية-

Attempts at economic take-off in Algeria during the third millennium 2001-2021 - an analytical study -

د.كمال الدين أبا سفيان[1] *، ط.د. هجريس سهيلة[2]، د. بن البار امحمد[3]

[1] جامعة طاهري محمد –بشار (الجزائر)،
[2] جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف (الجزائر)،
[3] جامعة محمد بوضياف –المسيلة (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 26/05/2023 **تاريخ القبول**:14/01/2024

ملخص: لم تحقق الاصلاحات المنتهجة في الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي النتائج المرجوة منها وأثبتت محدوديتها وفشلها في تحقيق الاقلاع الاقتصادي، مما زاد من تردي الوضع الاقتصادي وارتفاع المديونية الخارجية.

تطرقت هذه الدراسة إلى مختلف البرامج الاقتصادية المتخذة في الجزائر بهدف تحقيق اقلاع اقتصادي، انطلاقا مع بداية الألفية الثالثة، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي في الاطار النظري للبرامج المنتهجة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في تحليل التطورات الاقتصادية الحاصلة في الجزائر.

الكلمات المفتاح: اقلاع اقتصادي، جزائر، برامج استثمارات، كوفيد-19.

Abstract: The reforms adopted in Algeria during the nineties of the last century did not achieve the desired results and proved their limitations and failure to achieve economic take-off, which increased the deterioration of the economic situation and the increase in external indebtedness.

This study touched on the various economic programs adopted in Algeria with the aim of achieving economic take-off, starting with the beginning of the third millennium, relying on the descriptive approach in the theoretical framework of the programs adopted, in addition to the analytical approach in analyzing the economic developments taking place in Algeria.

Keywords: Economic take-off, Algeria, Investment programs, Covid-19.

Résumé : Les réformes adoptées en Algérie au cours des années 90 du siècle dernier n'ont pas atteint les résultats escomptés et ont prouvé leurs limites et leur incapacité à réaliser le décollage économique, ce qui a accentué la détérioration de la situation économique et l'augmentation de l'endettement extérieur.

Cette étude a abordé les différents programmes économiques adoptés en Algérie dans le but de réaliser le décollage économique, à partir du début du troisième millénaire, en s'appuyant sur l'approche descriptive dans le cadre théorique des programmes adoptés, en plus de l'approche analytique dans l'analyse de l'évolution économique en cours en Algérie.

Mots-clés: Décollage économique, Algérie, Programmes d'investissement, Covid-19.

*اسم مرسل المقال

1- تمهيد :

شهدت الإصلاحات الاقتصادية خلال تسعينات القرن الماضي أزمات سياسية واقتصادية، مما تسبب في عدم تحقيق أهدافها، ومع مطلع الألفية الثالثة (2001-2019) وعودة الاستقرار السياسي والأمني وتسجيل ارتفاعا في أسعار النفط، دفه بالجزائر إلى تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال زيادة حجم النفقات الحكومية وخاصة الاستثمارية منها بغية توسيع مجال التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة.

شهد الاقتصاد الجزائري تحديين هامين مع نهاية سنة 2019، التحدي الأول تمثل في الأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد وما نتج عنها من تباطؤ في وتيرة النشاط الاقتصادي، والتحدي الثاني ظهور وانتشار فيروس كورونا القاتل خلال الفترة (2020-2021) وما نتج عنه من أزمات اقتصادية واسعة النطاق.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح **الاشكالية** التالية:

1.1- الاشكالية:

ما فعالية البرامج الاقتصادية المتخذة في الجزائر لاحداث الاقلاع الاقتصادي خلال الألفية الثالثة؟

2.1- الفرضيات:

للاجابة على الاشكالية نقترح الفرضية التالية:

أدت البرامج الاقتصادية المتخذة خلال الفترة 2001-2021 الى احداث اقلاع اقتصادي في الجزائر.

3.1- الهدف من هذه الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على البرامج الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر من أجل احداث اقلاع اقتصادي انطلاقا من بداية الألفية الثالثة 2001 وإلى غاية سنة 2021.

4.1- الدراسات السابقة:

1.4.1- دراسة (عنتر بوتيارة، عبد المطلب بيصار، عبد الحكيم بيصار، 2021): انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2019)، مقال منشور، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث طرحت الاشكالية التالية: ما هي أهم انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)؟.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة محتوى البرامج التنموية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2001.
- الوقوف على محتوى هذه الاصلاحات في شقها الضريبي.
- دراسة أثر هذه الاصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي.

وخلصت النتائج إلى أن الاصلاحات أدت إلى تحقيق نتائج معتبرة من الناحية الاجتماعية-الاقتصادية، وكان لها أثر ايجابي على هذه المؤشرات.

تتقاطع دراستنا مع هذه الدراسة في بعض النقاط مثل التطرق إلى برامج الاستثمارات الموسعة، الا أن دراستنا تتوسع وتأخذ التحليل بصفة عامة بالإضافة إلى اختلاف الفترة المدروسة والتي تخللتها أحداث هامة أثرت على الاقتصاد الجزائري.

2.4.1– دراسة (محمد فودو، ميلود عبود، العربي تيقاوي، 2017): أهمية الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986 –2014، مقال منشور، مجلة التكامل الاقتصادي، حيث طرحت الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟.

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع مسار الاصلاحات في الجزائر وصولا الي البرامج التمويلية المخططة ومحاولة تحليل أثرها على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو حقيقي خارج المحروقات.

تتقاطع دراستنا مع هذه الدراسة خلال الفترة (2001–2014)، وتضيف دراستنا الفترة 2015–2021 وتثريها بما جاء فيها من برامج اقتصادية لاحداث اقلاع اقتصادي، كما تتطرق لأهم الحداث الاقتصادية خلال قترة جائحة كورونا (2020–2021).

وللإجابة على الاشكالية ولتحقيق هدف الدراسة نتناول النقاط التالية:

- الاقتصاد الجزائري في ظل برامج الاستثمارات الموسعة (2001–2019).
- الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة الصحية العالمية كوفيد–19 (2020–2021).

2– الاقتصاد الجزائري في ظل برامج الاستثمارات الموسعة (2001–2019):

بعد استعادة الجزائر أمنها واستقرارها السياسي سنة 1999، وفي ظل الوفرة في المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار برميل النفط، أصبحت الظروف مواتية لاستكمال مسيرة التنمية التي غابت خلال عشرية كاملة (1990–1999)، حيث شرعت السلطات الجزائرية ابتداء من أفريل 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل متمثلة في التوسع في الإنفاق الحكومي وخاصة أن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر برميل النفط على الأقل في المدى المتوسط، وتم ذلك عبر برامج الإنعاش الاقتصادي وفي شكل استثمارات موسعة والمتمثلة في: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)، والبرنامج الخماسي للتنمية (2015–2019).

1.2– برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

تم إقراره في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001–2004) بنسب متفاوتة، ويتبنى هذا البرنامج استثمارات قادرة على تحفيز الطلب الكلي، وهو يعمل وفق ما نادى به كينز في حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والذي يرى أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج ورفع مستوى التشغيل نتيجة دوره في تنشيط الاقتصاد ورفع معدل النمو. وتبلغ القيمة الإجمالية لهذا البرنامج 525 مليار دج أي ما يعادل 07 مليار دولار، وارتفع هذا المبلغ في نهاية هذا البرنامج إلى 1216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. ويهدف هذا البرنامج إلى (تومي، 2011، ص216–217):

- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعاني منها شرائح المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المساهمة في إنشاء مناصب شغل لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن.
- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال:
  - الإسراع في وتيرة انجاز كبرى التحويلات من المياه.
  - الشروع في إنجاز حظيرة المعلومات كخطوة نحو إرساء استراتيجية للبحث والتنمية في مجال التكنولوجيا، الإعلام والاتصال.
  - مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية.

- دعم البرامج المخصصة لعودة السكان إلى مناطقهم الريفية، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، ورابط السكنات بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع.

يتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي أربعة برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع معين، وكل قطاع يحتوي على قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لكل قطاع للفترة (2001-2004).

الجدول رقم (1): المخصصات المالية لقطاعات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) **الوحدة: مليار دج.**

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة من المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	%100
النسبة من المجموع	39.13 %	%35.4	21.56 %	%3.91	%100	/

المصدر: (C.N.E.S، السداسي الثاني 2001، ص87)

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- 40.1 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لقطاع الأشغال العمومية بجوانبه المختلفة المتمثلة في: التجهيزات الأساسية للعمران، إعادة إحياء المناطق الريفية، وسكن والعمران. وقد خصت بأكبر نسبه وهذا لإصرار الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع.
- 38.9 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه للتنمية المحلية والبشرية منها 21.7% للتنمية المحلية و17.2% للتنمية البشرية ولقد جاءت في المرتبة الثانية لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم التنمية الاقتصادية.
- 12.4 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لقطاع الفلاحة والصيد البحري من اجل زيادة الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات الفلاحية وتوفير مناصب شغل في الريف، وتم تدعيما لذلك إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية بغلاف مالي قدره 250 مليار دج.
- 8.6 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لدعم الإصلاحات والذي وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة.
- تم صرف النسبة الأكبر من مبلغ هذا البرنامج خلال سنتي 2001 و2002 (39.13 و 35.4 على التوالي) وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي، حيث تم الإسراع في وتيرة الإنفاق الحكومي على أمل تحقيق قفزة نوعية في النشاط الاقتصادي.

2.2- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

يعد استكمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ويندرج ضمن سلسلة المخططات التنموية الخماسية التي اعتمدتها الجزائر قصد إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغا ضخما يعادل ثمانية أضعاف المبلغ المخصص للبرنامج

الذي سبقه حيث قدر بـ 4202.7 مليار دج، وهو مبلغ يعادل تقريبا 60 مليار دولار، يتم تمويله محليا دون اللجوء إلى القروض الخارجية نتيجة تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة الناتج الارتفاع المستمر في سعر برميل النفط، ومع تزايد التفاؤل بخصوص الإيرادات المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت السلطات الجزائرية هذا البرنامج على أمل النهوض بالتنمية الاقتصادية وخلق ديناميكية تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الجزائري. وتتمثل أهداف هذا المخطط في النقاط التالية (بوعشة ، 12،2013/03/11، ص13-14):

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار.
- تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

تضمن هذا المخطط خمسة قطاعات، تم توزيع مبلغ البرنامج عليها كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (2): المخصصات المالية لقطاعات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009). الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير تكنولوجيات الجديدة والاتصال	50	1.18
المجموع	4202,7	100

المصدر: (تومي، 2011، ص243)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- 45.41 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لتحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصصت الحصة الكبيرة لبناء السكنات بمبلغ 555 مليار دج، بهدف انجاز مليون وعشرة آلاف سكن بمختلف الصيغ. كما خصص مبلغ 200 مليار دج للبرامج التنموية في البلديات بهدف ربط السكان بشبكة الماء الشروب وانجاز مشاريع التطهير وانجاز الطرق البلدية وإعادة تأهيل المرافق التربوية وإنشاء

المنشآت الثقافية والرياضية وتحسين المحيط الحضري. كما تم تخصيص ما يقارب 150 مليار دج لتنمية مناطق الجنوب. وتم تخصيص ما يقارب ما يقارب 141 مليار دج لمنشآت التعليم العالي والبحث العلمي بهدف إنشاء 231 ألف مقعد بيداغوجي و185 ألف سرير وانجاز 26 مطعم جامعي. وباقي المبلغ خصص لقطاعات أخرى مختلفة.

- 40.53 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لتطوير المنشآت الأساسية، حيث خصص مبلغ 700 مليار دج لقطاع النقل، ومبلغ 600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية، ومبلغ 393 مليار دج لقطاع الموارد المائية، وباقي المبلغ خصص لقطاعات أخرى مختلفة.
- 8.03 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لدعم التنمية الاقتصادية، وخصص غالبية هذا المبلغ (ما يقارب 89%) لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والباقي لقطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار.
- 4.85 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لتطوير الخدمة العمومية، بهدف الرقي بالخدمات في مختلف القطاعات في قطاع العدالة، الداخلية ...الخ.
- 1.18 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لتطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال.

كما تجدر الإشارة إلى إن بعد إقرار برنامج دعم النمو الاقتصادي تم إضافة برنامجين آخرين تكميليين يمتد تنفيذهما خلال الفترة (2006-2009) أحدهما يخص مناطق الجنوب والآخر يخص مناطق الهضاب العليا.

1.2.2- البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب الجزائري:

تم إعداد هذا البرنامج في سبتمبر 2005، وهو برنامج يهدف إلى تحسين ظروف الحياة لمواطني الجنوب والى تهيئة المناخ لتحقيق تنمية اقتصادية في هذه المنطقة، ويخص هذا البرنامج الولايات التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، غرداية. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 390 مليار دج مقسمة وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب الجزائري (2006-2009). الوحدة: مليار دج.

القطاعات	المبلغ	المجموع %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	296	75.89
برنامج التنمية الاقتصادية	74	18.97
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	20	5.12
المجموع	390	100

المصدر: (بوتيارة و آخرون، 2021، ص224)

2.2.2- البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:

تم إقراره كذلك في سبتمبر 2005 وخصص له مبلغ 539.8 مليار دج مقسمة وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا (2006-2009). الوحدة: مليار دج.

القطاعات	المبلغ	المجموع %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	288	48.5
برنامج التنمية الاقتصادية	233	39.29
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	18	3.03
انطلاق ورشة انجاز مدينة بوغزول الجديدة	18	3.03
مشاريع البلدية التنموية	36.8	6.1

المجموع	593.8	100

المصدر: (بوتيارة و آخرون، 2021، ص224)

ويتضح مما سبق أن الدولة خصصت برنامجا انفاقيا ضخما قدر مبلغه الإجمالي بـ 5186.5 مليار دج، وهذا يعبر على رغبة الدولة فعلا في تحقيق الإقلاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ويعكس بصدق سياسة الدولة في دعم النمو الاقتصادي.

3.2- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

يندرج ضمن البرامج الخماسية التي اعتمدتها الدولة ويعد تكمله للبرامج السابقة، وجاء خصيصا لإعادة بعث سياسة الإقلاع الاقتصادي والتنشيط حركية الاستثمار والنمو، وخصص لهذا البرنامج الضخم مبلغ قدر بحوالي 21214 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو مبلغ يعادل ضعفي الناتج المحلي الإجمالي الجزائر، وهو مقسم لشقين اثنين هما (فودو و آخرون، 2017، ص27):

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، بمبلغ قدره 9700 مليار دج وهو ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ قدره 11534 مليار دج وهو ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

ويهدف هذا البرنامج إلى (مختار، 2014/2013، ص170):

- إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل.
- إنعاش وتطوير المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإحداث وتطوير 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط.
- دعم وتطوير التقنيات الخاصة بالنشاط الفلاحي، وإعادة الاعتبار للغطاء النباتي وتوسيعه.
- واستكمال وتطوير وترميم وإحداث ما لا يقل عن 12030كم من الطرقات بما فيها الطريق السيار (شرق-غرب)، إضافة إلى انجاز حوالي 20 ميناء مخصصة للصيد البحري، بالإضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات.
- انجاز أكثر من 3100 ابتدائية، 1100 اكمالية، 840 ثانوية، هذا في مجال قطاع التربية.
- أما فيما يخص قطاع التعليم العالي فعمل على انجاز 600 ألف مقعد بيداغوجي و400 ألف سرير للإيواء وتقرير 44 مطعم جامعي.

وقد تم توزيع المبلغ المرصود لهذا البرنامج على المحاور الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): المخصصات المالية لمحاور برنامج توطيد النمو الاقتصاد (2010-2014). الوحدة: مليار دج.

المحاور	المبلغ	المجموع %
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.67
مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.22
المجموع*	20412	100

المصدر: (ضيف، 2014-2015، ص260)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- *إن مجموع المبالغ المخصصة لمحاور البرنامج تقدر بـ 20412 مليار دج وهي قيمه اقل من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج والمقدر بـ 21214 مليار دج، وهذا لان بيان السياسة العامة لم يعطي قيمة النفقات بالضبط ولكن أعطاها تقريبية (حوالي، أكثر ...)، لهذا جاءت النتائج مختلفة وهي تقريبية غير مطابقة لقيمة البرنامج.
- 49.59 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه بقطاع التنمية البشرية بفروعه المختلفة (وهذا على غرار البرنامجين السابقين اللذين ركزا على البنية الأساسية والمنشآت القاعدية بالدرجة الأولى لتأتي بعدها التنمية البشرية). وجاءت التنمية البشرية في الدرجة الأولى في هذا البرنامج لرغبة الدولة في: تحسين التعليم، ضمان التكفل الصحي النوعي للمواطنين، تحسين ظروف السكن، والاستفادة القصوى من خدمات الدولة فيما يتعلق بالتزود بالمياه وموارد الطاقة. وهذا ما يعكس تركيز الدولة على البعد الاجتماعي للتنمية في هذا البرنامج.
- 31.59 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه للمنشآت الأساسية في مجال الأشغال العمومية والنقل والتهيئة الإقليمية.
- 8.16 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لتحسين الخدمة العمومية المقدمة من طرف الهيئات العمومية في قطاع العدالة والمالية والتجارة وإدارة العمل.
- 7.67 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لدعم التنمية الاقتصادية في قطاعات الفلاحة والصيد البحري، ترقية منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة إنعاش تطوير المؤسسات الاقتصادية العمومية لمساهمتها الكبيرة في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي وخلق قيمة مضافة.
- 1.76 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لمكافحة البطالة وذلك من خلال دعم إنشاء المؤسسات والنشاطات المصادرة والترتيبات المتعلقة بالتشغيل.
- 1.22 % من مبلغ البرنامج تم تخصيصه لتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.

4.2- البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019:

جاء هذا البرنامج الخماسي (2015-2019) مكملا لمسار التنمية الذي بدأته الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة ويعتبر هذا البرنامج مبادرة راميه بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر. ويعمل هذا البرنامج على دعم مسيرة النمو والتنمية ويشجع على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر وخاصة القطاعين الزراعة والمياه، وإعادة واسترجاع النفايات، والصناعة والسياحة (مشري و بقة، 2017، ص40).

وفي ظل رصيد معتبر في احتياطات الصرف والمقدر بحوالي 179 مليار دولار خلال سنة 2014، واحتياطي صندوق ضبط الموارد بـ 2200 مليار دج. تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار، وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، ومن أهم هذه الأهداف (نسيلي و آخرون، 14 نوفمبر 2019، ص68):

- تخفيض نسبة البطالة.
- الرفع من مستوى معيشة المواطنين.
- تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7%.
- ضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.
- مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- تطوير وتكوين الموارد البشرية وذلك بتشجيع و ترقية وتكوين الإطارات واليد العاملة المؤهلة.
- العمل على تشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة.
- تطوير وتدعيم الأنشطة التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة.

- العمل على توفير مناخ مناسب للأعمال وذلك بتخفيف الإجراءات ومنح العقارات والقروض ...الخ.
- محاربة البيروقراطية وعصرنة الإدارة الاقتصادية وتعميم الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية راقيه.
- تطوير وترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين المحلي والأجنبي.

ولكن كان لاستمرار انخفاض أسعار النفط بداية من 2014 اثر سلبي على إيرادات الدولة، وأثر هذا التدهور على تمويل برنامج دعم النمو الاقتصادي وجعل تنفيذه صعبا نظرا للظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، مما اضطر السلطات الوطنية إلى تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات وترك العمليات ذات الأهمية القصوى، وتم على اثر هذا الظرف المالي الصعب غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد يجنب الحكومة تعدد الصناديق، كل هذا من اجل ترشيد الإنفاق الحكومي كاستراتيجية تبنتها الدولة بسبب تراجع إيراداتها (بن محمد، ، 2020، ص54).

ولفهم ما حدث في برامج الاستثمارات الموسعة تم تقسيم فترتها (2001-2019) إلى أقسام غير متجانسة زمنيا كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تقسيم مراحل الإنعاش الإقتصادي

المرحلة	ميزة المرحلة	الأثر الإقتصادي
فترة ما قبل 2001	النفق الغامض	انهيار اقتصادي طيلة عشرية كاملة وقبلها توجه اشتراكي بدون فعالية
فترة (2002-2008)	الخروج من المستنقع	انتعاش اقتصادي بشعارات زائفة
فترة (2008-2011)	الفرصة الضائعة	الفرصة الذهبية للنمو الاقتصادي التي لم تستغل بفعالية
فترة (2011-2014)	التحول المفاجئ	الربيع العربي، اعادة ترتيب الأولويات للحكومات العربية ومنها الجزائر
فترة (2014-2018)	رفع الستار	التآكل المتسارع لاحتياطي الجزائر من العملة الصعبة الذي بلغ 60 مليار دولار، والرجوع إلى نقطة الصفر.
فترة 2019	عام الغضب	الحراك الشعبي والتحول السياسي
فترة (2020-2021)	أزمة كوفيد-19	تداعيات الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، العالم كله في ذهول، تحديات الواقع وتحديد مصيرنا واستشراف المستقبل في بناء اقتصاد قوي لا يتأثر بالتقلبات الخارجية.

المصدر: (الباحثين، رشام، و جوامع، مارس 2022، ص274)

3- الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 (2020-2021):

لم تكن الجزائر في احسن حال قبل بداية الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، فما أن كادت أن تخرج من تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 حتى اصطدمت بواقع أليم كاد يفتك بوحدة واستقرار الجزائر، حيث شهدت الجزائر سنة 2019 تحولات سياسية صعبة

أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري. لم ينتهي الأمر هنا بل بالإضافة إلى هذه التحديات طرأ على الاقتصاد الجزائري تحد جديد متمثلا في تداعيات كوفيد-19على الاقتصاد الجزائري وهو المشهد الذي ساد خلال الفترة (2020-2021).

1.3- ظهور كوفيد-19 في الجزائر:

تم رصد أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 يوم 2020/02/25 أعلن عنها وزير الصحة، وتعود هذه الإصابة لرعية ايطالي من مدينة " لومباردي" التي شهدت نسبة اصابات عالية بالفيروس التاجي، حيث وصل هذا الرعية إلى الجزائر في 2020/02/18 وتوجه إلى قاعدة "Menzel Ledjmet Est" في ولاية ورقلة، لتتوالى بعدها الإصابات وتنتشر في باقي ولايات الوطن، حيث بلغ عدد المصابين إلى غاية ديسمبر 2021: 218432 حالة منها 6566 حالة وفاة (ويكيبيديا، 2021).

2.3- انعكاسات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري:

1.2.3- قطاع المحروقات: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على عائدات المحروقات، حيث تشكل إيرادات النفط والغاز 94% من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60% من ميزانية الدولة، وبتأثر أسواق النفط العالمية بجائحة كوفيد-19 وتسجيلها انكماشا كبيرا بالطلب وتدني في العرض العالمي، أصبحت الجزائر تواجه صدمة كبيرة على اثر هذه التقلبات في السوق النقطي حيث شهدت انخفاض حاد في الإيرادات المالية وعجز كبير في الميزانية، كما التزمت الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهذا ما أدى إلى تراجع مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12% في سنة 2020، حيث تراجع الإنتاج الجزائري للنفط من مليون و23 ألف برميل يوميا في سنة 2019 إلى 899 ألف برميل يوميا في مطلع سنة 2020، وانخفض جراء ذلك الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6%.

وأظهر تقرير منظمة أوبك لشهر ديسمبر 2021 إن إنتاج النفط لسنة 2021 كان أقل من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، لكنه أعلى من مستوى سنة 2020، وفي ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في مطلع سنة 2021 عزمها زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى 05 سنوات باستثمارات تقدر بحوالي 40 مليار دولار، وهو ما سوف يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج والمبيعات (فني و دبابش، جوان 2022، ص395).

وفيما يخص مجال الغاز فقد قامت الجزائر بزيادة صادراتها من الغاز بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لكنها غير قادرة على التوقيع على اتفاقية جديدة للتوريد بالغاز وهذا لعلمها أن احتياطاتها من هذه المادة غير كافية مما دفع بالمالية العامة الجزائرية على إعطاء نظرة استشرافية سلبيه بالنسبة لإيرادات الصادرات من الغاز، ويتوقعون تقليص حجم الغاز المصدر من 45 مليار متر مكعب في سنة 2020 إلى 26 مليار متر مكعب في سنة 2025. هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى التفكير والسعي لإيجاد بديل للغاز في توليد الكهرباء عن طريق تشجيع الاستثمار في توليد الكهرباء عبر الطاقة الشمسية أو الرياح أو غيرها من الطاقات المتجددة.

2.2.3- قطاع التجارة الخارجية: جاء في تقرير مديرية الدراسات والاستشراف التابعة لوزارة المالية أن صادرات وواردات الجزائر قد تراجعت خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الثلاثي الثالث لسنة 2019، حيث سجلت الصادرات انخفاض بنسبة 32.57% أي بمبلغ قدره 18.04 مليار دولار، أما الواردات فقد سجلت انخفاضا بنسبة 21.01% أي بمبلغ 25.49 مليار دولار) (Direction générale des Douanes, p07. وتمثل منطقة أوروبا الشريك الرئيسي للجزائر بالنسبة 67.6% من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر خلال السنة 2020، منها 36.5% بالنسبة للصادرات و31.1% بالنسبة للواردات، وتتقدم ايطاليا الدول الأوروبية كأكبر سوق تصدير بنسبة 15.05% بينما الصين تعد هي المورد الرئيسي الجزائر بنسبة 16.2% (كاسحي و دربال، جوان 2021، ص169).

وبالرجوع إلى أثر جائحة كوفيد-19 على صادرات وواردات والجزائر فتكمن في ضعف جانبي العرض والطلب، فمن جانب الاستيراد قلنا بأن الصين اكبر مورد للجزائر هذا يعني أن أي خلل يصيب الاقتصاد الصيني فإنه سيؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري بسبب

العدوى في سلسلة التوريد وهذا ما رأيناه فعلا في الواقع، فالصين كانت أول دوله ظهر بها فيروس كوفيد-19 وهي أول الاقتصادات المتأثرة بالجائحة، وهذا ما أدى إلى توقف الامدادات الصينية مما اعاق عملية الإنتاج والتوزيع في الجزائر مع تسجيل انخفاض في مخزون السلع. وفيما يخص الصادرات تعتبر كلا من إيطاليا وفرنسا أكبر المستوردين من الجزائر وبالتالي أي نقص في الطلب على صادرات الجزائر من قبل هذه الدول سيؤثر سلبا على مداخيلها من العملة الصعبة، وهذا ما حدث فعلا حيث كانت إيطاليا وفرنسا أكبر المتضررين بالجائحة، مما أثر سلبا على نشاطهما الاقتصادي وسجلا انكماشا في الطلب الكلي وبالتالي تضررت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

3.2.3- بالنسبة لأسعار السلع والتضخم: سجل معدل التضخم ارتفاعا قدر بحوالي 2.42% خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، ويرجع هذا لارتفاع أسعار كل المنتجات تقريبا، كما بلغ معدل شهر جانفي 2021 حوالي 4.2% وهو يسجل تزايدا مستمرا كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1: معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2020/01/01-2021/12/31) الوحدة: بالنسبة المئوية.

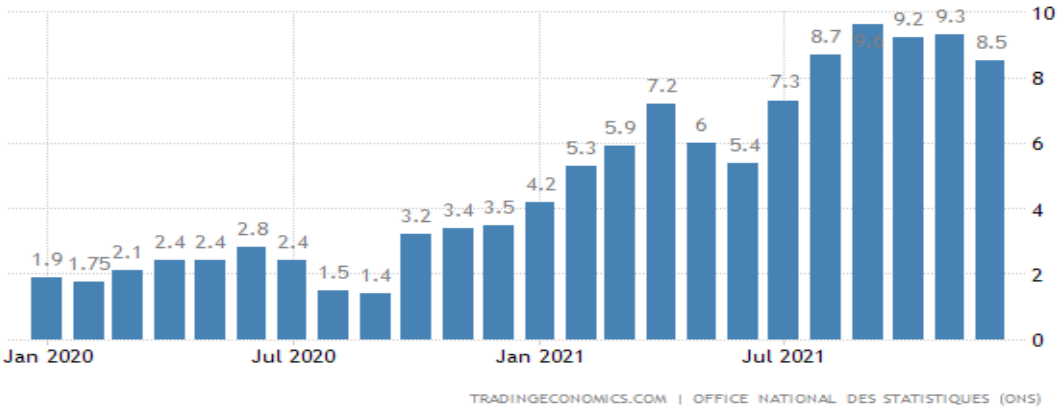

Source: (TRADING ECONOMICS)

وقد استمر معدل التضخم في التزايد إلى أن بلغ معدل 9.6% شهر سبتمبر 2021 ثم بدأت بالتراجع تدريجيا إلى أن بلغت 8.5% شهر ديسمبر 2021، وهذا راجع إلى تأثير جائحة كوفيد-19 التي ادت إلى انخفاض الإنتاج وإقبال واسع على الاستهلال واقتناء المنتجات الأساسية وظهور المضاربة في الأسواق على السلع الأساسية. هذا بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي أثرت على الإنتاج الزراعي، وكذلك تأثير تغيرات أسعار النفط، وتذبذب أسعار الصرف، كما ساهم كذلك وبأثر كبير القيود التي اوقفت جهاز الإنتاج تقريبا.

4.2.3- قطاع النقل: عرف رقم أعمال قطاع النقل تراجعا كبيرا جراء القيود المفروضة عليه، ويمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة رقم أعمال بين فترتين من 03/20 إلى 2020/04/23 على النحو التالي (روشو، 2021، ص166):

- الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية: تراجع رقم أعمالها خلال هذه الفترة بـ 288 مليون دج في مجال نقل المسافرين، و72 مليون دج في مجال نقل البضائع، و 106 مليون دج أعباء استثنائية متعلقة بتغطية وسائل الوقاية. كما يتوقع أن تبلغ الخسائر في رقم الأعمال مع نهاية سنة 2020 مبلغ 1.32 مليار دج حسب نفس التقرير.

- شركه الخطوط الجوية الجزائرية: خلال نفس الفترة السابقة خسرت من رقم أعمالها ما يعادل 16.316 مليار دج، ويتوقع أن تبلغ الخسائر في رقم الأعمال مع نهاية سنة 2020 مبلغ 35 مليار دج، وهذا دون احتساب مبالغ التذاكر التي ستسترجع للزبائن الذين ألغيت رحلاتهم.
- النقل البحري: سجل كلا من مجمع "غاتما" ومجمع " خدمات الموانئ" خسائر في رقمي أعمالهما وهذا بسبب التوقف الكلي بحركة البواخر بداية من 2020/03/19، حيث قدرت الخسائر في رقم أعمال "غاتما" بـ 792.848 مليون دج، والخسائر في رقم اعمال مجمع " خدمات الموانئ" بـ 378.19 مليون دج خلال نفس الفترة السابقة.

5.2.3– قطاع السياحة: سجلت انخفاضا في رقم أعماله على النحو التالي (روشو، 2021، ص167):

- الفنادق الخاصة وكالات السياحة والسفر: انخفضت ارقام أعمالها بسبب توقف نشاطاتها بمقدار 27.3 مليار دج شهريا.
- مجمع الفندقة والسياحة والمعالجة بالمياه: انخفض رقم أعماله بمقدار 2.7 مليار دج شهريا.
- الديوان الوطني الجزائري للسياحة: انخفض رقم أعماله بمقدار 87.6 مليار دج شهريا.
- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: انخفض رقم أعمالها بمقدار 31.56 مليار دج شهريا.

6.2.3– التأثير على معدلات البطالة: نتج عن الإغلاق المباشر التوقف الكلي لبعض الأنشطة الخاصة في القطاع غير الرسمي، حيث سجلت الجزائر ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة وصل إلى 14.1% مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 11.4% أي بتغير نسبته 23.9% (أطلس بيانات العالم)، وأشار تقرير لوزير العمل والتشغيل والتضامن أن أكثر القطاعات تضررا هو قطاع الخدمات (النقل، الإطعام، الفنادق، والسياحة)، كما أشارت دراسة قام بها المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي أن حجم فاقدي العمل قدر بين 100 ألف و150 ألف منذ بداية الجائحة، سواء في مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة أو في مناصب شغل مؤقتة (مداحي، 2021، ص249-250).

وقدر صندوق النقد الدولي عدد العمال المسرحين في قطاع البناء فقط في الجزائر بأكثر من 150 ألف عامل خلال فترة جائحة كوفيد-19 (فني و دبابش، جوان 2022، ص397).

3.3– الإجراءات الاقتصادية الاحترازية المتخذة لمواجهة الآثار السلبية لجائحة كوفيد–19 في الجزائر:

اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الإجراءات الاقتصادية الاحترازية في شكل قرارات تهدف إلى الحد من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، ومن أهم هذه القرارات (شراد و مولحسان، 2021، ص1746):

- تقليص فاتورة الواردات بمبلغ 10 مليار دولار أي من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، وتخفيض نفقات ميزانية التسيير بنسبة 30% مع الإبقاء على رواتب الموظفين بدون تغيير.
- تقليص أعباء الاستغلال لشركة سوناطراك بنسبة 50%، وتقليص نفقاتها الاستثمارية (ميزانية الشركة) من 14 مليار دولار إلى النصف كإجراء يهدف إلى الحفاظ على احتياطي الصرف.
- إلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع والتي تكلف الجزائر ما قيمته 07 مليار دولار سنويا، وكذلك تم تعليق المشاريع الكبرى.
- منع استيراد المنتجات الزراعية، ومنع تصدير المواد الطبية.
- منح عطلة مدفوعة الأجر للنساء العاملات اللواتي لهن أطفال صغار، ومنح عطل اجباريه مدفوعة الاجر لـ 50% من العاملين في القطاع الاقتصادي والخدمات العمومية والخاصة، مع الاحتفاظ برواتبهم، مع الإبقاء على العاملين في المصالح الحيوية الضرورية، وقد تم تحديد فئات العمال المعنية بالعطلة في كلتا الحالتين من خلال مرسوم تنفيذي صدر عن الوزير الأول.

- خصصت الجزائر حوالي 500 مليون دولار لاقتناء المعدات الطبية ومستلزمات مواجهة جائحة كوفيد-19. وقد قامت باقتراض جزء من المبلغ السابق حيث اقترضت من صندوق النقد الدولي 100 مليون دولار، هذا ما مكن الجزائر من توفير جميع المواد الصيدلية والواقية وأجهزة التحليل الكيميائي، مع إعطاء الأطباء والممرضين وأعوان الصحة الأولوية لمواجهتهم المباشرة واليومية مع حالات الإصابة.
- تسهيل الإجراءات الجمركية للمواد الغذائية المستوردة وتسريع الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشيا مع الوضع الاستثنائي الذي تعيشه البلاد.
- اصدار البنك المركزي قرارا لدعم المؤسسات المتضررة من الجائحة، حيث سيسمح للبنوك بتأجيل أو إعادة جدولة مدفوعات قروض المؤسسات التي تأثرت ماليا بالجائحة، كما قرر بأن يستمر البنوك في تمويل العملاء المستفيدين من تأجيل مدفوعات القروض، في حين سيجري تخفيض الحد الأدنى الإلزامي للسيولة لتمكين البنوك من زيادة مستويات التمويل.
- أمر الرئيس بتتبع المضاربين واتخاذ إجراءات صارمة ضدهم بما فيها إغلاق مستودعاتهم ومتاجرهم، والتشهير بهم في وسائل الاعلام واحالتهم على الجهات القضائية.

وهذه بعض الإجراءات الوقائية التي جاءت في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية.، 2020):

- تخصيص إعانات مالية مباشرة لصالح الحرفيين وسائقي الأجرة وغيرهم من المتضررين من جائحة كوفيد-19.
- تخفيض الضرائب، و تأجيل التصريح بها ودفعها، دعما للشركات من أجل الحفاظ على مناصب العمل.
- تشجيع العمل عن بعد في المؤسسات والإدارات العمومية.
- فتح مشاورات في كل قطاع مع منظمات أرباب العمل ونقابات العمال التي تنشط في المجال الاقتصادي حول إشكالية الحد من الآثار الناجمة عن التدابير المتخذة من قبل الدولة للوقاية من الجائحة ومكافحتها.
- إيلاء اهتمام خاص للأسر الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية أثناء مرحلة التعافي من الأزمة بعد إن تضررت على نحو غير مناسب من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19.
- إصلاح نظام الرعاية الصحية ليكون عادلا ومنصفا للجميع.

4- الخلاصة:

دفعت الأزمات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر أواخر ثمانينات القرن الماضي إلى ضرورة الانفتاح على اقتصاد السوق وتبني جملة من الاصلاحات لعل أهمها هو منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال العمل بنظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، تراجع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، اعتماد برنامج التعديل الهيكلي الصادر عن صندوق النقد الدولي والتوقيع معه على عدة اتفاقيات كاتفاقية الاستعداد الائتماني والتوقيع على برنامج التثبيت الاقتصادي، بالإضافة إلى الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي. وتهدف هذه الإصلاحات في مجملها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

إلا أن هذه الاصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة منها لأسباب عدة ولعل أهمها اللا استقرار الذي شهدته الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي، ومع عودة الاستقرار وارتفاع أسعار النفط نهاية التسعينات من القرن الماضي، تبنت الجزائر برامج اقتصادية جديدة بهدف استعادة مسيرة التنمية، وترجمت هذه البرامج في شكل استثمارات موسعة مكنت الجزائر من خلالها من تسجيل نتائج حسنة في مؤشراتها الاقتصادية، وتجسدت هذه الاستثمارات في عدة برامج هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم

النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والبرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019). الا أن هذه النتائج الحسنة في المؤشرات الاقتصادية كانت مظللة وكانت نتيجة لتحسن أسعار النفط وليس بسبب تحسن الأداء الاقتصادي.

ومع نهاية سنة 2019 شهدت الجزائر تحديين هامين أحدهما يخص المشهد السياسي للدولة وما نجم عنه من تباطؤ في الانتاج ومخاوف لدى المستثمرين، والثاني ظهور فيروس كوفيد-19 وانتشاره عالميا وما أبان عنه من هشاشة في المنظومة الصحية في الجزائر وما تتطلبه من مبالغ لمواجهة هذه الجائحة، بالإضافة إلى تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على هذه المادة، هذا ما أدى إلى تقلص في حجم الإيرادات المالية وعجز كبير في الميزانية. وتظهر هنا الضرورة الملحة من أجل بناء اقتصاد متنوع خارج المحروقات لتجنب الصدمات الخارجية وتعزيز جانب العرض الكلي.

ويمكن استخلاص النتائج التالية:

- أثرت الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة (2001-2021) إيجابا على إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية وتطوير قطاع الخدمات.
- يلاحظ خلال فترة الدراسة (2001-2021) تبني الحكومة الجزائرية اصلاحات اقتصادية وهذا من خلال برامج اقتصادية حسب الضروف الاقتصادية قصد تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين وتعزيز إمكانيات التنمية البشرية والمحلية والتوازن الجهوي، وعلى الرغم مما حققته هذه المخططات والبرامج من انجازات، إلا أن تجربة الجزائر في الاصلاحات الاقتصادية أظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بأسعار النفط في الأسواق العالمية، ويظهر جليا هنا ضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر، ومن هنا يظهر الاقلاع الاقتصادي في الجزائر كلما سجلت أسعار النفط ارتفاعا ويختفي بتدهور هذه الأسعار في الأسواق العالمية، حالها كحال الدول النامية النفطية.

وبناء على النتائج التي توصلنا إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات والتي هي كالتالي:

- ضرورة بناء اقتصاد متنوع يحصل مداخيله من مصادر متنوعة ولا يعتمد على الموارد الطبيعية المحدودة كونها غير قابل للتجديد إلى مالا نهاية.
- تشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة ذات يد عاملة كثيفة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحكم أنها تمثل النواة الرئيسية للجهاز الإنتاجي المحلي.

5- الإحالات وقائمة المراجع:

1- عبد الرحمان تومي. (2011). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والأفاق-. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

2- C.N.E.S. (السداسي الثاني 2001). تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S).

3- مبارك بوعشة . (2013/03/11،12). ورقة مؤتمر بعنوان: الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية-. المؤتمر الدولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014. سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.

4- عنتر بوتيارة ، و آخرون. (06, 2021). انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2019 . مجلة الاصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، 1.

5- محمد فودو ، و آخرون. (03, 2017). أهمية الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 . مجلة التكامل الاقتصادي، 1.

6- عصماني مختار. (2014/2013). دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014). رسالة ماجستير: ادارة أعمال والتنمية مستدامة. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.

7- احمد ضيف. (2014-2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012. أطروحة دكتوراه: نقود ومالية. الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-.

8- محمد الناصر مشري، و الشريف بقة. (02, 2017). تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015 . مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، 57.

9- جهيدة نسيلي ، و آخرون. (14 نوفمبر 2019). ورقة ملتقى بعنوان: واقع التحكيم بين البطالة والتضخم بالجزائر في ظل المخططات التنموية 2000-2019. الملتقى العلمي الوطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، ج2. الجلفة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور.

10-هدى بن محمد، . (01, 2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2020. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 5.

11-الباحثين، كهينة رشام، و سماعين جوامع. (مارس 2022). أهمية سياسة الإنفاق الحكومي ذو الاتجاه الكينزي في تحسين مؤشرات الإنعاش الاقتصادي في ظل أزمة كورونا – تحليل نقدي لحالة الجزائر- . مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 1.

12-ويكيبيديا. (2021). جائحة كوفيد-19 في الجزائر، . تاريخ الاسترداد 21 05, 2023، من ويكيبيديا: https://fr.wikipedia.org/wiki/Pand%C3%A9mie_de_Covid-19_en_Alg%C3%A9rie#D%C3%A9cembre_2021

13-فضيلة فني، و رفيعة دبابش. (جوان 2022). الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة كوفيد-19 _دراسة تحليلية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 1.

14- Direction générale des Douanes. (s.d.). Statistiques du commerce Extérieur de L'Algérie –période Premier trimestre de l'année2020-. République Algérien Démocratique et Populaire, Ministère de finances, Direction des Etudes et de la prospective, Direction générale des Douanes.

15-موسى كاسحي، و رقية دربال. (جوان 2021). أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري. مجلة أبحاث، 1.

16- TRADING ECONOMICS. (n.d.). Algeria Inflation Rate. Retrieved 05 20, 2023, from TRADING ECONOMICS: https://tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi

17-عبد القادر روشو. (08, 2021). الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19". مجلة الاقتصاد الجديد، 3.

18-أطلس بيانات العالم. (بلا تاريخ). أطلس بيانات العالم، الجزائر-معدل البطالة. تاريخ الاسترداد 22 05, 2023، من أطلس بيانات العالم: https://ar.knoema.com/atlas/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9

19-محمد مداحي. (12, 2021). انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بالإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي، 1.

20-ياسين شراد، و آيات الله مولحسان. (12, 2021). تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الانسانية، 3.

21-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. (03, 2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية.